لجنة الانقاذ الدولية
ملخص احتياجات الحماية

نيسان – ايلول 2022

العراق

المحتوى:

المقدمة 3
النتائج الرئيسية (نيسان – حزيران) 5
الاجتياجات الاساسية 5
النزوح و العودة 5
الخدمات القانونية 6
زيادة نسبة الاستضعاف 6
النتائج الرئيسية (تموز – ايلول) 6
الاحتياجات الاساسية 6
العودة و النزوح 7
المساعدة القانونية 7
زيادة نسبة الاستضعاف 7
بالتركيز على: الاطفال 8
بالتركيز على: المستمسكات المدنية 8
الخلاصة 9
شكر وتقدير 10

المقدمة:

منذ عام 2003، قدمت لجنة الإنقاذ الدولية مساعدات إنسانية وإعانات للمجتمعات المتضررة من النزاع في العراق، نقدم اليوم خدمات في مختلف المجالات لدعم النازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المضيفة، حيث تعمل برامج الحماية وسيادة القانون الخاصة بلجنة الانقاذ الدولية على حماية حقوق العراقيين في محافظات الأنبار،كركوك، نينوى وصلاح الدين.

يتضمن هذا التقرير الشامل مراقبة الحماية، والنقود مقابل الحماية، والتدريب على الوعي القانوني والاستجابة لاحتياجات الحماية الخاصة بالفئات الضعيفة بما في ذلك النساء والفتيات، النازحين داخلياً، الأقليات، الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة.

في السنة المالية 2022 وصلت هذه الانشطة الى 61752 شخصاً، حيث يقوم فريق الحماية في لجنة الانقاذ الدولية في العراق بإجراء عمليات مراقبة منتظمة وتقييمات للاحتياجات في مناطق عملياتنا لضمان تسجيل احتياجات العائلات والأفراد وللتأكد بأن برامجنا تستجيب لمخاطر الحماية الاكثر شيوعاً.

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن البيانات التي تم جمعها أثناء مراقبة الحماية في الربع الثاني (نيسان\أبريل – حزيران\يونيو) والربع الثالث (تموز\يوليو – ايلول\تشرين الاول) من عام 2022، حيث تساهم هذه النتائج في تصميم برامجنا و تنشر دعوتنا على مستوى العاصمة بغداد والمحافظات العراقية .

الخلفية:

بعد مرور خمس سنوات على إعلان انتهاء الصراع ضد داعش في العراق، لا تزال الاحتياجات الإنسانية قائمة. وتتطلب تحديات الحماية المعقدة حلولاً لدعم العراقيين في تحقيق حلول مستدامة للنزوح، حيث أشارت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022 إلى أن 2.5 مليون عراقي يحتاجون إلى مساعدات إنسانية ويعاني أكثر من مليون شخص من النزوح المطول. لا تزال الاحتياجات متزايدة في المناطق التي شهدت صراعًا ، بما في ذلك الأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين ، حيث ان السكان بما في ذلك النازحين (لا سيما أولئك الذين يعيشون في المساكن غير الرسمية والتجاوزات) العائدون والمجتمعات المضيفة. لديهم مخاوف تتعلق بالحماية لم تتم تلبيتها ولا تزال مستمرة، حيث تم تحديد 1.5 مليون شخص على أنهم **بحاجة** لخدمات الحماية العامة والدعم.

استجابة لهيكل الحلول الدائمة الناشئة وتقليص حجم الجهات الفاعلة الإنسانية والمساعدات المقدمة، بدأ الفريق القُطري الإنساني خطة للاستجابة الانسانية والتي سيُشهد من خلالها تنسيق لتقديم الخدمات إلى الجهات الفاعلة الرئيسية بما في ذلك الجهات العاملة في مجال التنمية، والجهات الحكومية والمنظمات الانسانية.

ستقوم منصة الحماية وحقوق الانسان باستخلاف مجموعة الحماية المحلية والتي ستنسق مع مجموعات التنسيق المناطقية المنشأة حديثاً وذلك لرصد مخاوف الحماية والاستجابة لها، وفي هذه اللحظة الانتقالية الحرجة، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الجهات الفاعلة التي تعمل على تقديم المساعدة في مجال الحماية بمراقبة بيئة الحماية والحقوق القانونية، والتنسيق لمشاركة المعلومات وخطط الاستجابة عبر الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، وكذلك مع الحكومة العراقية على المستويين العالمي والوطني.

المنهجية:

تم تجميع نتائج تقييمات مراقبة مخاطر الحماية للجنة الإنقاذ الدولية في العراق حيث قام فريق الحماية بعمل مقابلات المخبرين الرئيسيين مع السكان المستهدفين وعمل مقابلات أُسرية، ومناقشات جماعية مركزة، وتقييمات مراقبة الحماية.

حيث تم تضمين 16 موقعًا عبر الأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين في جمع البيانات في تقرير الربع الثاني، وتم تضمين 17 موقعًا عبر المحافظات الأربع في أنشطة جمع البيانات لتقرير الربع الثالث.

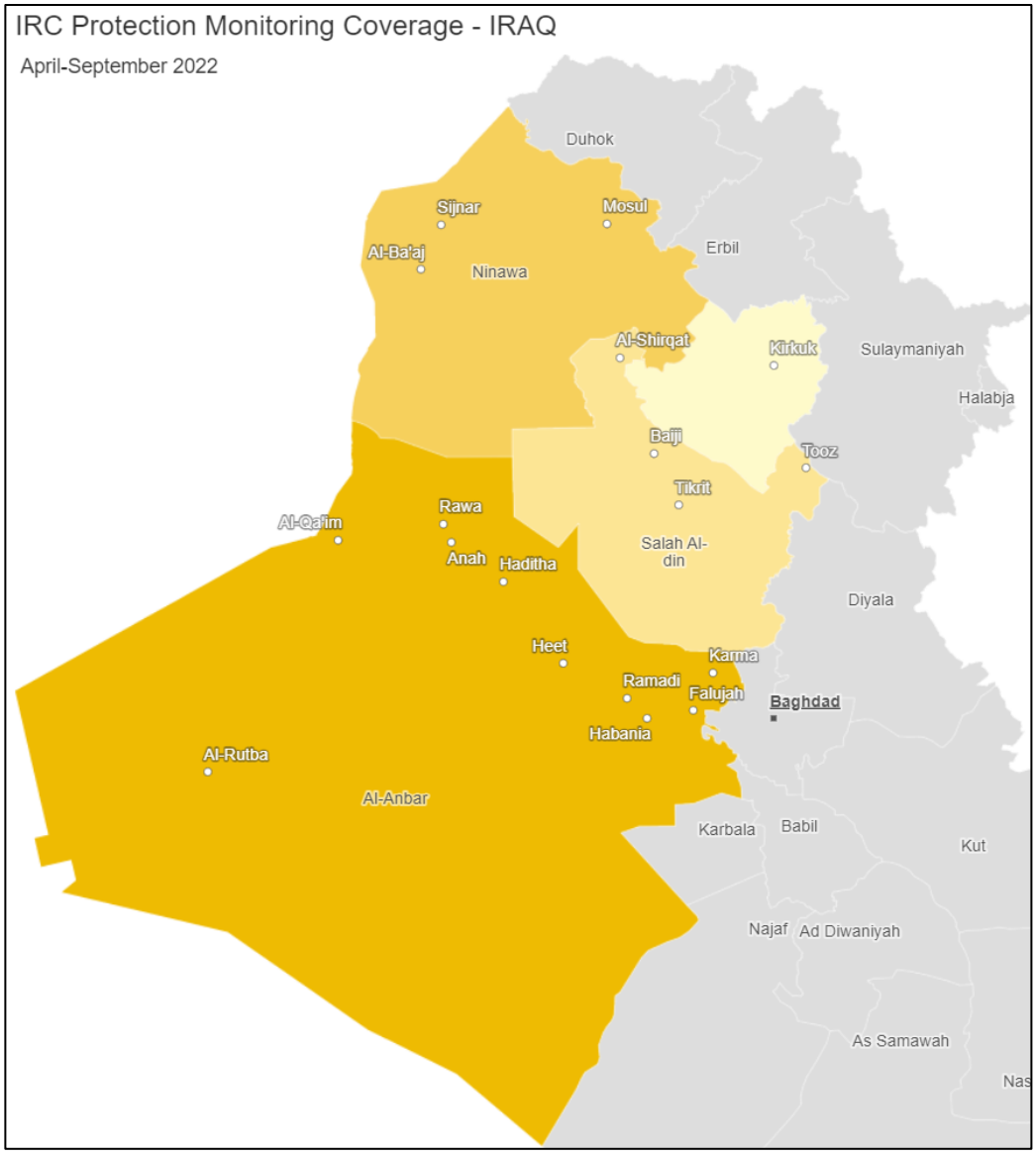

من أجل فهم احتياجات الحماية لمجموعات مختلفة بشكل أفضل ، قام موظفوا لجنة الإنقاذ الدولية بجمع البيانات من الرجال والنساء والفتيان والفتيات من مختلف الأعمار والخلفيات العرقية وحالات النزوح والعودة.وقام الفريق بسؤال الأسر والأفراد عن سهولة وصولهم إلى الخدمات القانونية، والتعليم، وعمالة الأطفال، وحالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والعوائق التي تحول دون العودة.

قام جامعو بيانات لجنة الإنقاذ الدولية بإبلاغ المشاركين في الاستبيان والمقابلات والمناقشات حول ممارسات أمان البيانات وإخفاء الهوية، وان جميع المعلومات التي سيتم استخدامها في الاستبيانات ستبقى سرية

وكانت طرق جمع المعلومات بمراعاة للعادات والتقاليد المجتمعية مثل إسهام النساء اللواتي تمت مقابلتهن مع جامعي معلومات إناث أو استضافة مجموعات مناقشة بشكل مفصولة بين الجنسين مرة مع الاناث و مرة مع الذكور.

العدد الاجمالي	الربع الثالث			الربع الثاني			طرق جمع المعلومات
	المجموع	الاناث	الذكور	المجموع	الاناث	الذكور	
1417	561	311	250	856	452	404	استبيان الاسرة
449	251	48	203	198	43	155	مقابلات المخبر الرئيسي
2379 (331 groups)	1156 (172 groups)	539	617	1223 (159 groups)	699	524	المناقشات الجماعية المركزة

النتائج الرئيسية (نيسان\أبريل – حزيران\يونيو):

خلال هذه الفترة، وجدت لجنة الإنقاذ الدولية أن العديد من العوامل ساهمت في زيادة مخاطر الحماية وانعدام الممارسات التي تحفظ حقوق الانسان وتراوحت المخاوف ابتداءاً من عدم الوصول إلى خدمات العيش الأساسية كالصحة والمأوى و التعليم إلى نقص الوعي حول الإجراءات القانونية المطلوبة للحصول على المستمسكات المدنية أو غيرها من الوثائق الضرورية وسلط المشاركون من النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة الضوء على هذه التحديات.

النتائج الرئيسية، كما تم الإبلاغ عنها في تقارير جامعي البيانات

الاحتياجات الاساسية:

- أشار 27٪ من المشاركين الذين تمت مقابلتهم إلى أنهم تلقوا مساعدات إنسانية في الأشهر الثلاثة الماضية.
- 66٪ من الأسر افادت عن صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- وكانت الاحتياجات ذات الأولوية هي الخدمات الصحية والغذاء والتعليم والتدريب المهني ودعم سبل العيش والمأوى.
- تضمنت الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات بتكلفة الخدمات (82٪ من المشاركين) ، ومسافة بعيدة عن مقدمي الخدمات ومواقعهم (68٪ من المشاركين) ، والخدمات الموجودة في المناطق التي تشكل تهديدًا أمنيًا (26٪ من المشاركين) ، ونقص المعلومات حول الخدمات أو كيفية الوصول إليها (12٪ من المشاركين) ، ونقص توثيق المستمسكات العراقية المدنية (5٪ من المشاركين).

النزوح والعودة:

- بالنسبة لأسر العائدين، كانت الأسباب الرئيسية وراء العودة هي عدم القدرة على تحمل الإيجار أو المأوى في منطقة النزوح (53٪ من المشاركين)، ونقص فرص العمل في منطقة النزوح (46٪ من المشاركين)، وعدم القدرة على الوصول الخدمات الأساسية في منطقة النزوح (44٪ من المشاركين).
- من بين الأسر العائدة التي شملها الاستبيان، أبلغ 94٪ عن عودة طوعية، بينما أشار 5٪ إلى أن العودة لم تكن طوعية.
- ضمن مجتمعات النازحين، أشار 61٪ من الأسر التي شملها الاستبيان إلى أنهم غير مستعدين للعودة بسبب نقص المأوى أو المنازل المدمرة او المتضررة (83٪ من المشاركين) ، ونقص الدخل أو فرص كسب العيش (67٪ من المشاركين) ، ونقص الحصول على الخدمات الأساسية (36٪ من المشاركين).
- بالنسبة للنازحين الراغبين في العودة، 33٪ من الأسر التي شملها المسح تعود الأسباب الرئيسية إلى مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن (56٪ من المشاركين)، التهديد بالاعتقال والاحتجاز (50٪ من المشاركين)، والصعوبات في الوصول إلى الخدمات (42٪ من المشاركين)، ونقص الدخل أو فرص كسب العيش (42٪ من المشاركين) جميعهم موجودون في مناطق نزوحهم.
- كانت العوائق الرئيسية التي تحول دون عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية هي الافتقار إلى الدخل أو فرص كسب العيش (74٪ من المشاركين)، ونقص المأوى أو المنازل المدمرة أو المتضررة (69٪ من المشاركين) ، ونقص الوصول إلى الخدمات الأساسية (45. ٪ من ا المشاركين).

- كانت الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للنازحين في المجتمعات هي التدريب المهني ودعم سبل العيش، تليها الخدمات الصحية والغذاء والمأوى والتعليم والمساعدة القانونية.
- واجه النازحون معدلات عالية من عمالة الأطفال، وزواج الأطفال، والمستمسكات المدنية المفقودة.

الخدمات القانونية:

- كشفت مقابلات المخبر الرئيسي أن الخدمات القانونية ذات الأولوية المطلوبة هي التوثيق للمستمسكات المدنية (68٪)، والأحوال الشخصية ودعم قانون الأسرة مثل شهادات الميلاد والزواج والوفاة والطلاق وتشابه الأسماء والميراث (64٪) اما الإسكان والأراضي والممتلكات وأشكال أخرى من التعويضات نتيجة الخسائر التي لحقت أثناء الحرب ضد تنظيم داعش فكانت نسبتها (57٪).
- أبلغ 21٪ من الأسر عن فقدان فرد واحد أو أكثر للمستمسكات المدنية. تم الإبلاغ عن أهم خمس مستندات مفقودة كشهادة وطنية (40٪ من المشاركين)، والبطاقة المدنية (38٪ من المشاركين)، والبطاقة الوطنية موحدة (33٪ من المشاركين)، وبطاقة السكن (24٪ من المشاركين)، والبطاقة التموينية (PDS) (17٪ من المشاركين).
- تشمل العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات القانونية الى ارتفاع أسعار الخدمات القانونية (74٪ من المشاركين)، وارتفاع تكلفة النقل للوصول إلى الخدمات (62٪ من المشاركين)، قلة مقدمي الخدمات داخل مجتمعاتهم (33٪ المشاركين)، ونقص عام في المعلومات أو المعرفة حول الخدمات القانونية (30٪ من المشاركين).

زيادة نسبة الاستضعاف:

- تم الإبلاغ عن النساء والمراهقين من الاناث والذكور والأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم الأكثر عرضة لخطر الاستغلال وسوء المعاملة.
  - ❖ يشمل الاستغلال تسول الأطفال في الشوارع أو العمل في ظروف غير آمنة، واستغلال النساء لكسب المال، وإجبار الأفراد على العمل بدون أجر.
  - ❖ أشارت غالبية مجموعات النقاشات المركزة إلى انتشار العنف المنزلي في المجتمعات.
- بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة ، فإن الافتقار إلى الوعي باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، والافتقار إلى البنية التحتية التي يمكن الوصول إليها، وانتشار المعاملة التمييزية كلها كانت بمثابة حواجز أمام الوصول إلى الخدمات.
- بالنسبة للنساء كانت الأعراف الجنسانية العرفية، ومخاوف السلامة، ونقص الوصول إلى المعلومات، والمسؤوليات المنزلية بمثابة حواجز أمام الوصول إلى الخدمات. كما تم ذكر بعض حالات التهديد او المضايقة.

النتائج الرئيسية (تموز\يوليو – ايلول\تشرين الاول):

عكست نتائج استبيانات مراقبة الحماية من الربع الثالث من عام 2022 إلى حد كبير نتائج مشابهة لنتائج الربع الثاني، مع بقاء الاحتياجات ذات الأولوية العالية دون تغيير، كما ان القضايا الرئيسية التي تؤثر على عمليات العودة والنزوح لم تتغير كثيراً، بالاضافة الى ذكر نفس المشكلات التي تم الابلاغ عنها في الربع الثاني، وقد تكون الأولوية أو الخطورة قد اختلفت بشكل بسيط عن التقارير السابقة وتم تضمين البيانات للإشارة إلى هذه التغييرات.

الاحتياجات الاساسية:

- أشار 21٪ من المشاركين الذين تمت مقابلتهم إلى أنهم تلقوا مساعدات إنسانية في الأشهر الثلاثة الماضية.
- أفاد 84٪ من الأسر بوجود صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية. هذا يمثل زيادة عن الربع السابق.
- وكانت الاحتياجات ذات الأولوية التي تم ذكرها هي الخدمات الصحية والتدريب المهني ودعم سبل العيش والتعليم والغذاء والمأوى، ومن الجدير بالذكر أن التدريب المهني ودعم سبل العيش أصبحا ثاني أعلى أولوية ذكرها المشاركين في الاستبيان خلال هذه الفترة.

- تضمنت العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات، تكلفة الخدمات (84٪ من المشاركين) ، والمسافة البعيدة لمقدمي الخدمات والمواقع (76٪ من المشاركين)، ونقص المعلومات حول الخدمات أو كيفية الوصول إليها (20٪ من المشاركين)، والخدمات التي تقع في مناطق بها تهديد أمني (18٪ من المشاركين)، ونقص في توثيق المستمسكات المدنية (6٪ من المشاركين).

النزوح والعودة:

- بالنسبة لأسر العائدين، كانت الأسباب الرئيسية وراء العودة هي نقص فرص العمل في منطقة النزوح (64٪ من المشاركين) عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن والايجار (61% من المشاركين)، وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية في منطقة النزوح (60٪ من المشاركين).
- من بين الأسر العائدة التي شملها الاستبيان، أفاد 99٪ بالعودة الطوعية، بينما أشار 1٪ إلى أن العودة لم تكن طوعية.
- ضمن مجتمعات النازحين داخلياً، أشارت 54٪ من الأسر التي شملتها الدراسة إلى أنها غير مستعدة للعودة بسبب نقص المأوى أو المنازل المدمرة اوالمتضررة (83٪ من االمشاركين)، ونقص الدخل أو فرص كسب العيش (71٪ من المشاركين)، ونقص الحصول على الخدمات الأساسية (35٪ من االمشاركين).
- بالنسبة للنازحين الراغبين في العودة 44٪ من الأسر التي شملها الاستبيان تعود أسبابها الرئيسية إلى مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن (62٪ من المشاركين)، ونقص الدخل أو فرص كسب العيش (48٪ من المشاركين)، والتهديد بالاعتقال والاحتجاز (38٪ من المشاركين)، وصعوبة الحصول على الخدمات (23٪ من المشاركين).
- كانت العوائق الرئيسية أمام عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية هي الافتقار إلى الدخل أو فرص كسب العيش (71٪ من المشاركين)، ونقص المأوى أو المنازل المدمرة او المتضررة (66٪ من المشاركين)، ونقص الوصول إلى الخدمات الأساسية (57٪ من المشاركين).
- كانت الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للنازحين في المجتمعات هي التدريب المهني ودعم سبل العيش، تليها الخدمات الصحية، المأوى، التعليم، الغذاء والمساعدة القانونية.
- استمر النازحون في مواجهة معدلات عالية من عمالة الأطفال، وزواج القاصرين، وفقدان المستمسكات المدنية.

الخدمات القانونية:

- اوضحت مقابلات المخبر الرئيسي ان اولوية الخدمات القانونية المطلوبة هي الاحوال الشخصية (تمثل 74% من مقابلات المخبر الرئيسي)، الحالة الشخصية وقانون مساعدة الاسرة كالولادة، الزواج، الوفاة، وشهادة الطلاق، تشابه الاسماء، والميراث (تمثل 74% من مقابلات المخبر الرئيسي)، الملكية والسكن والتملك والاستمارات الاخرى المتعلقة بالتعويضات نتيجة الخسائر خلال الحرب ضد داعش (تمثل 53% من مقابلات المخبر الرئيسي).
- افادت 15% من الاسر ان واحد او اكثر من الافراد يفتقدون للمستمسكات القانونية، مما يشير الى تحسن في تقوية الرابط بين الاسرة وخدمات التوثيق. حيث تم الابلاغ عن اهم خمس مستمسكات مفقودة في العادة وهي هوية الاحوال المدنية (44% من المشاركين)، البطاقة الوطنية الموحدة (36% من المشاركين)، شهادة الجنسية (24% من المشاركين)، شهادة الولادة (14% من المشاركين)، بطاقة السكن (10% من المشاركين).
- كانت العوائق الرئيسية للوصول الى الخدمات القانونية من التكلفة العالية للخدمات القانونية (73% من المشاركين)، تكلفة النقل العالية للوصول الى الخدمات المتاحة (72% من المشاركين)، نقص مقدمي الخدمات داخل مجتمعاتهم (53% من المشاركين)، ونقص عام في المعلومات او المعرفة المتعلقة بالخدمات القانونية (40% من المشاركين).
- من العوائق التي ذكرها المشاركون والتي تحول دون الوصول الى الخدمات القانونية هي صعوبة التنقل بسبب نقاط التفتيش، والتصاريح الامنية ومتطلبات تحديد الهوية، وكذلك حاجة النازحين داخلياً لاظهار الهوية الشخصية للوصول الى الخدمات القانونية في مناطقهم الأصلية وليس في مناطق نزوحهم.

زيادة نسبة الاستضعاف:

وفقاً لتقارير الحماية فان ظروف المجموعات المشاركة في الاستبيان لم تتغير من الربع الثاني الى الربع الثالث.

بالتركيز على: النساء والفتيات

كشفت تقارير مراقبة الحماية أن النساء والفتيات يواجهن زيادة نسبة في الاستضعاف ومخاوف متزايدة أدت إلى تفاقم مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة ونقص الخدمات وتهديدات الحماية.

مثال على ذلك التحديات التي واجهتها النساء في المجموعات المشاركة حيث واجهن صعوبة بالحصول على خدمات الرعاية الصحية او الدعم الغذائي بسبب بعد هذه الخدمات او تكلفتها العالية بالاضافة الى انهم لا يملكون حرية التنقل او الاستقلال المادي بسبب العادات والتقاليد القائمة في تلك المناطق. ذكرن ايضاً بأنهن يتعرضن للتهديد وسوء المعاملة او الاستغلال اثناء السفر او عند دخولهم الى المكاتب الحكومية

اضافة الى ذلك فأن الانقطاع عن التعليم هو الأكثر شيوعاً للفتيات لان عوائلهن يتوقعن منهن القيام بالمهام المنزلية والزواج في حين انهم يفضلون تعليم الاولاد

أبلغن النساء المشاركين انهن يشعرن بعدم الامان بشأن الوصول الى الخدمات المتاحة في المواقع البعيدة عن منازلهم لاسباب تتعلق بسوء المعاملة التي يمكن ان يواجهنها، والافتقار الى الامن يمنع النساء بما في ذلك النساء المعيلات، من الوصول إلى خدمات دعم سبل العيش، والخدمات القانونية للحصول على المستمسكات المدنية، أو الرعاية الصحية لأنفسهن ولأطفالهن

بالتركيز على: الاطفال

هذه التقارير تبين ايضاً ان الاطفال يواجهون مخاطر فريدة في بيئة الحماية الحالية. وبالفعل المخاطر الامنية والقيود المفروضة للوصول الى الخدمات او الدعم اثر على الاطفال بطرق متعددة واوضح الحاجة الى حلول ونهج متعددة القطاعات لحل مخاطر الحماية.

في استبيان الربع الثاني، أشارت 23٪ من الأسر إلى أن لديها أطفالًا في سن المدرسة يعملون خلال ساعات الدراسة، بينما في الربع الثالث ، أشارت 37٪ من الأسر إلى أن طفلًا واحدًا على الأقل في سن المدرسة يعمل خلال ساعات الدراسة.

في حين أظهرت دراسة أخرى أجرتها لجنة الإنقاذ الدولية في خمس مناطق في شرق الموصل في تشرين الثاني 2022 أنه من بين 411 أسرة شملها الاستطلاع، ان اكثر من النصف لديهم اطفال يعملون بدون وجود حماية مناسبة، حيث يعمل هؤلاء الأطفال في أماكن غير رسمية كعمال بناء، أو كجامعي معادن وغيرها من المواد، أو في البيئات التقليدية مثل الرعي والزراعة.

أشارت البيانات على وجه التحديد إلى وجود أطفال في أعمال مرتبطة (بالشارع) مثل بيع المخدرات. هذه الاعمال ليست فقط تضع الطفل في منطقة الخطر كالاصابة الجسدية بل ايضاً تمنعهم لإكمال تعليمهم او تطورهم اجتماعيًا بنفس معدل أقرانهم.

في حين أن الأسباب الكامنة وراء انتشار عمالة الأطفال متنوعة، هناك عدد قليل من الثوابت في جميع أنحاء المجتمعات المضيفة والعائدين والنازحين داخلياً.

أولاً: التعافي الاقتصادي البطيء حيث أن العديد من الأسر تعتمد على الأجور الضئيلة التي ينتجها الأطفال للمساهمة في دخل الأسرة. علاوة على ذلك، قد لا تمتلك هذه العائلات الموارد المالية لإرسال الأطفال إلى المدرسة .

ثانيًا: بالنسبة للعائلات التي تكافح من أجل الحصول على المستمسكات المدنية، يمكن أن يكون الالتحاق بالمدرسة تحدياً لا يمكن التغلب عليه وقد يكون الأطفال قد قضوا سنوات دون أي تعليم رسمي.

تتضاعف هذه العقبات بالنسبة للبنات عندما تلجأ العائلات إلى زواج القاصرين كوسيلة للتغلب على فقدان المستمسكات المدنية أو الوضع الاقتصادي السيئ. بالإضافة إلى ذلك ، لم يتم إعادة تأهيل العديد من المباني المدرسية أو غير قادرة على استضافة فصول دراسية كاملة بسبب الأضرار.

بالتركيز على: توثيق المستمسكات المدنية

أخيراً، فأن توثيق المستمسكات المدنية كانت قضية شاملة ذكرتها جميع المجتمعات المشاركة في الاستبيان على أنها تؤثر سلباً على نتائج الحماية الخاصة بهم. وتضمنت حواجز توثيق المستمسكات المدنية ارتفاع تكلفة الرسوم القانونية، ونقص الوعي بالإجراءات القانونية، وارتفاع تكلفة النقل للحصول على الخدمات القانونية، والرشاوى أو الفساد نيابة عن المسؤولين الحكوميين، والمعاملة السلبية

للعائلات المشتبه بأنهم ينتمون الى داعش، والخوف المنتشر عند النساء والفتيات المشاركات من التحرش أثناء الذهاب إلى المكاتب القانونية أو من المسؤولين أنفسهم.

بالنسبة للأسر التي تعيلها نساء والتي يكون رب الأسرة فيها مفقوداً فإن هناك تحديات إضافية مثل طلب اختبارات دم أو تأييدات المختار مطلوبة لإثبات هوية أطفالهم.

بالرغم من هذه التحديات، من الضروري للأسر الحصول على توثيق للمستمسكات المدنية بما في ذلك شهادات الوفاة و وعقود الزواج وبطاقات الهوية الموحدة وغيرها من أجل الوصول إلى الخدمات الرئيسية بما في ذلك الصحة والتعليم والدعم الغذائي.

علاوة على ذلك ، كانت الحواجز القانونية تمنع بعض العائلات من الحصول على تعويضات السكن والاراضي والملكية أو غيرها من أشكال التعويض المتاحة لمن تكبدوا خسائر خلال الحرب ضد تنظيم داعش.

بالنسبة للعائلات التي ليس لديها هذه المستمسكات المدنية، تستمر دورة الاستقصاء ويضطرون إلى إيجاد وسائل أخرى للتأقلم او التعامل مع الوضع الراهن.

الاستنتاج:

أجرى فريق لجنة الإنقاذ الدولية في العراق مراقبة الحماية وتقييم الاحتياجات طوال عام 2022 لفهم التحديات التي يواجهها المستفيدين بشكل أفضل أثناء عملهم على إعادة بناء حياتهم بعد فترة النزاع.

بعد خمس سنوات من الانتصار المعلن على جماعة داعش، من الواضح أن جميع أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية ومجتمع الأمم المتحدة يجب أن يواصلوا الجهود التي تحقق الأمن والاستقرار للعراقيين المتضررين من النزاع. علاوة على ذلك ، يُظهر رصدنا أن مجموعات معينة تواجه تحديات متزايدة في الحماية بسبب عوامل مثل الجنس أو العمر أو الاشتباه بانهم منضمين لجماعات داعش أو حالة المستمسكات المدنية الخاصة بهم.

ستستمر فرق الحماية القانونية في لجنة الانقاذ لدولية في العراق بإجراء جلسات توعية قانونية لربط المجتمعات بالمعلومات التي تحتاجها، وتوفير الدعم القانوني والحماية بما في ذلك النقد للحماية و الخدمات التي يوفرها المحامين، والعمل مع الشركاء المحليين لضمان أن برامجنا تلبي احتياجان الأفراد والأسر الذين قد يكونون في حالة صعبة و ذلك لمساعدتهم في الوصول إلى المواقع الجغرافية أو الذين قد يكونون في وضع لا يساعدهم على الوصول الى الخدمات بسبب عوامل مثل الإعاقة أو عدم القدرة على السفر.

نتوقع إجراء المزيد من تقييمات الحماية خلال الربع الرابع من عام 2022 (تشرين الاول\اوكتوبر - كانون الاول\ديسمبر) والربع الأول من عام 2023 (كانون الثاني\يناير – اذار\مارس) وسنشارك بيانات الأشهر الستة القادمة في ربيع 2023.

شكر وتقدير:

تقارير مراقبة الحماية القانونية للجنة الانقاذ الدولية في العراق ممكنة بفضل دعم المانحين ومشاركة عملائنا. هذا العمل مدعوم من الصندوق الإنساني للعراق (IHF).

تم كتابة هذا التقرير بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). محتويات هذا المحتوى هي مسؤولية لجنة الإنقاذ الدولية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعكس وجهات نظر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. وجهات النظر و الاراء المعبر عنها هي آراء المؤلف/ين فقط ولا تعكس بالضرورة وجهات النظر والاراء للاتحاد الأوروبي، او سلطة عمليات الحماية المدنية الأوروبية والمساعدات الإنسانية (ECHO) ولا يمكن تحميل الاتحاد الأوروبي أو السلطة المانحة المسؤولية عنها.

لجنة الإنقاذ الدولية

IHF Iraq Humanitarian Fund

UNHCR The UN Refugee Agency

بتمويل مشترك من الإتحاد الأوروبي